

اشكالية تمويل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الشراكة الأورو جزائرية

الطالبة / قرامطية زهية *

Abstract:

L'objectif de cette étude est de définir la problématique du financement du secteur agricole en Algérie surtout ce qui concerne le partenariat euro-algérien . Le secteur agricole en Algérie affronte aujourd'hui un double défi le premier concerne les facteurs internes comme: l'insuffisance des terres fertiles par apport à la surface totale du pays et à sa mauvaise répartition, le manque d'équipements modernes et une main d'œuvre qualifiée, ce qui mène à une insuffisance financière des capitaux. Et le deuxième facteur concerne les exigences de la participation de l'économie algérienne dans l'intégration du partenariat dans les espaces régionaux et internationaux. Ces deux facteurs ont une importance majeure dans la politique agricole, dans le développement du pays et surtout en ce qui concerne la méthode actuelle du plan national du développement agricole.

Les mots clés: Financement agricole, Plan national du développement agricole et rurale, Partenariat Euro-Algérienne.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خاصة في ظل الشراكة الأورو جزائرية، فالقطاع الفلاحي في الجزائر يواجه اليوم تحديا مزدوجا أحدهما يرتبط بالعوامل والمحددات الداخلية، كضيق الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بالمساحة الكلية للبلاد وسوء توزيعها، وقلة العتاد المتقدم والمتطور، واليد العاملة المؤهلة، جعلت من هذا القطاع يعاني من ضعف التمويل وقلة رأس المال المتاح. أما ثانيها فيتمثل في مقتضيات انخراط الاقتصاد الجزائري في مسارات الاندماج والشراكة في الفضاءات الإقليمية والدولية، فهذه العوامل ذات أهمية بالنسبة للسياسة الزراعية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الشراكة الأورو-جزائرية.

مقدمة:

إن ظاهرة العولمة وما أفرزته من تطورات على المستوى العالمي، أدت إلى تحول العلاقات الاقتصادية الدولية من الصراع بين الدول إلى الصراع بين التكتلات الاقتصادية وكل هذا يؤكد أنه لا مكان للدول فرادى لعالم اليوم، وفي هذا الاطار أصبحت الشراكة الأجنبية بالنسبة للجزائر ضرورة لا بد من تحقيقها، وكنتيجة لذلك قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فلهذه الاتفاقية انعكاسات مختلفة تمس كل الجوانب الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي وعلى وجه الخصوص نظرا لعدم كفاءته للتأقلم الفوري والآني مع مختلف التغيرات من جهة، الأمر الذي يتطلب من الجزائر اتخاذ إجراءات وتبني استراتيجيات جديدة تهدف في مجملها إلى تقليص من الآثار السلبية للشراكة الأورو جزائرية على القطاع الفلاحي بصفة عامة وعلى التمويل الفلاحي بصفة خاصة.

تبعا لما سبق يمكن بلورة الإشكالية: ما مدى فعالية التمويل الفلاحي في الجزائر خاصة في ظل الشراكة الأورو-الجزائرية ؟
للإجابة على الإشكالية يمكننا صياغة الفرضية التالية كإجابة أولية للإشكالية المطروحة:
إن الشراكة الأورو جزائرية تؤدي إلى تراجع التمويل الفلاحي من طرف الدولة.

(1) تمويل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل اصلاحات الألفية الثالثة:

شهد القطاع الفلاحي الجزائري خلال مطلع الألفية الثالثة، تحولات عميقة لمسايرة التغيرات الدولية والتفاعل مع ديناميكية السوق، وفي ظل هذا السياق وضعت الحكومة برامج تنموية بهدف بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة. وبعدها جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتناسك الاجتماعي، للذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني. والتمويل في ظل هذه البرامج يكون عن طريق مجموعة من الآليات المالية التي تضمن التمويل المتواصل لهذه البرامج.

(1-1) صناديق دعم القطاع الفلاحي في الجزائر:

سلكت الدولة الجزائرية الدعم الفلاحي لمرافقة الفلاح بغية تطوير هياكله، وهذا لرفع من قدراته وتمكينه من مسايرة ما هو محقق بالأرياف المتطورة في العالم، فسخرت لهذا الدعم صناديق تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وعليه سندرج فيما يلي مختلف صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر.

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):

يعتبر الصندوق أهم آلية لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية. وأما ابتداء من سنة 2005، فقد تحول الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)، لِيختص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط، وأنشئ معه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA) ليعمل على تثمين المنتجات الفلاحية.

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVT):

أنشأ الصندوق بمقتضى القانون 11-02 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 ليحل محل صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، ويهدف إلى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي.

- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP):

أنشأ الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وتسرى عليه أحكام المرسوم التنفيذي 2000-119 المؤرخ في 30 ماي 2000، والمعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص 302-71. ويهدف إلى:

- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومطوري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛
- تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليل من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية؛
- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي؛

- التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة
 - نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛
 - ودعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتلات).
- وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS):**

أنشأ الصندوق بالأمر 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي 02-248 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

ومن خلال الجدول التالي، نوضح مخصصات ميزانية الدولة الموجهة لصناديق دعم القطاع الفلاحي التي سبق التطرق إليها كما يلي:

**الجدول رقم (01): تطور مخصصات ميزانية الدولة
الموجهة لصناديق دعم القطاع الفلاحي**

الوحدة: مليون دينار

السنوات	FNRDA	FNDIA	FNRPA	FDRMVC	FPZPP	FLDDPS	إجمالي المبالغ
2000	18410	//	//	10000	70	//	28480
2001	19200	//	//	4000	170	//	23370
2002	24800	//	//	00	110	500	25410
2003	44400	//	//	2000	110	2000	48510
2004	40000	//	//	8840	110	5660	54610
2005	27500	//	8500	13000	110	5108	54218
2006	//	36089	00	14279	980	7160	58508
2007	//	18697	8500	6124	100	5000	38421
2008	//	39009	12000	9300	1400	5000	66709
2009	//	7739	3000	2250	375	1250	14614

صناديق دعم القطاع الفلاحي:

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS؛
 - صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛
 - صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVC؛
 - ميزانية الدولة للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA؛
 - الدولة للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA؛
 - والصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية FNRDA.
- المصدر: من إعدادنا اعتمادا على أطروحة محمد غردي، «القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، الصفحات 148-150-152-153-160-162-164-165.

نلاحظ من خلال الجدول أن مخصصات ميزانية الدولة لهذه الصناديق يرتبط بنشاط كل صندوق من جهة، أو عدم استغلال المخصصات من قبل الجهات المختصة من جهة أخرى.

1-2) التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر:

في بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي بضمان تمويل ملائم للبرامج التنموية، وبعدها انضم إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

⊕ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

عرّف المرسوم التنفيذي 97-99 المؤرخ في 30/11/1999 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على أنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي، وتم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات البنكية التجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي بموجب قرار مجلس النقد والقروض تحت رقم 05-02 المؤرخ في 05/03/2005 قد تم منح الرخصة أو الاعتماد لتأسيس فرع شركة القروض التعاوني الفلاحي ذات أسهم SPA-CNMA-banque. والجدول الموالي يوضح القروض الممنوحة من طرف الصندوق خلال فترة نشاطه كبنك.

الجدول رقم (02) القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال سنتي 2005-2006

الوحدة: مليون دينار

إجمالي المبالغ غير المسددة	إجمالي المبالغ المسددة	إجمالي المبالغ الممنوحة	إجمالي المبالغ
1007,30	101,60	1108,90	

المصدر: إحصائيات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة 2005-2006.

من خلال الجدول، نلاحظ أن إجمالي القروض غير المسددة 1.007,3 مليون دينار وهذا بنسبة 91% من إجمالي القروض، وهذا غير منطقي بسبب النتائج السيئة وسوء التسيير للمؤسسة من جهة وحسب التزام الفلاحين المدينين من جهة أخرى.

⊕ الاعتماد التأجيري الفلاحي في الشركة الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات:

تم اعتماد الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات SALEM رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار 97-03، وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. والجدول التالي يوضح الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية.

**الجدول رقم (03): الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري
لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية**

الوحدة: مليون دينار

2007	2006	2005	2004	مجموع الاستثمارات ممولة بالاعتماد الإيجاري
274.56	441.87	1849.87	661.22	

المصدر: إحصائيات الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات: إحصائيات الفترة (2004-2007).

من خلال الجدول، نلاحظ انتعاش استثمار في القطاع الفلاحي بالاعتماد على الاعتماد التاجيري سنة 2005، تم تخفيض بعد ذلك نتيجة عدم تسديد الفلاحين للقروض. وقد سببت هذه الوضعية مشاكل ومتابع للشركة التي لم تتمكن من الموامة بين نشاطات وأهداف شركة مساهمة بنكية، والمهام الاجتماعية للدولة، ولهذا فقد كانت النتيجة المتوقعة هي الإفلاس، خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة بوضوح أن شركة "SALEM" و "CNMA-Banque" معرضتين لسحب الرخصة بسبب النتائج السيئة وسوء التسيير. فعلا فقد تم إصدار قرار لوقف النشاط البنكي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه "SALEM" في المجلس الوزاري المنعقد في 2008/08/16. في 25 سبتمبر 2009، قرر مجلس النقد والقرض سحب الاعتماد للمؤسسة المالية "SALEM" وفقاً للترتيبات والأحكام المنصوص عليها في المادة 95 من الأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

ويمكن القول، أن هذه الشركة ساهمت في تفعيل سوق الاعتماد الإيجاري خلال فترة نشاطها من خلال تمويل القطاع الفلاحي، إلا أن سحب الاعتماد منها يمثل مشكلة للقطاع الفلاحي الجزائري إلى حين إيجاد البديل.

⊕ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تم إعادة توجيه مهام البنك بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية. فقد تم تطوير العديد من القروض . والجدول التالي يوضح هذا التطور خلال الفترة 2006-2012:

الجدول رقم (04): تطور إجمالي القروض الممنوحة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2006-2012)

الوحدة: مليون دينار

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
681	4820	1812	86393	84603	82148	80123	إجمالي القروض في إطار الدعم
630	4306	1637	82231	80442	77959	75474	إجمالي قروض استثمار في إطار الدعم
472	3219	1365	62217	60475	59558	56161	مبالغ الدعم لقروض الاستثمار
157	1087	271	20013	19966	18400	19313	قيمة قروض الاستثمار الممنوحة من BADR
50	514	175	4161	4160	4189	4649	إجمالي قروض استغلال في إطار التجديد الريفي
50	511	175	2583	2582	2630	2784	مبالغ دعم قروض الاستغلال
00	00	00	1577	1578	1558	1865	قيمة قروض الاستغلال الممنوحة من BADR
11107	9844	10020	7136	7940	7460	8021	إجمالي القروض الكلاسيكية الممنوحة من BADR
2998	3398	3992	331	1755	1385	1541	قروض قصيرة الأجل
7543	6296	5700	6643	6056	5975	6380	قروض متوسطة الأجل
565	149	327	161	128	99	99	قروض طويلة الأجل
3471	10194	6331	5173	246	00	00	إجمالي قرض الرفيق
18	00	00	00	00	00	00	إجمالي قرض التحدي

المصدر: BADR, «Rapport annuel (2008-2012)», Direction du Financement des activités agricoles de la pêche et de l'aquaculture de la BADR, 2013.

من خلال الجدول:

نلاحظ أن القروض الفلاحية الممنوحة من قبل البنك في إطار الدعم عرفت تطورا منذ 2006 حتى 2009، أين انتقلت إجمالي القروض من 80.123 مليون دينار في 2006 إلى 86.393 مليون دينار في 2009. ويرجع هذا أساسا إلى ارتفاع الدعم الممنوح لقروض الاستثمار. أما ابتداء من سنة 2010، فقد عرفت القروض انخفاضا ملحوظا، بسبب تقليص الدولة للمخصصات المالية لصناديق الدعم نتيجة خلق منتجات جديدة لتمويل القطاع الفلاحي على غرار قروض الرفيق.

وابتداء من ثلاثي الأخير من 2008، قررت الحكومة خلق منتج بنكي جديد يسمى بقرض "الرفيق"، وهو قرض بدون فائدة تمنحه البنوك المتعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إذ عرف هو الآخر تطور من سنة إلى أخرى، تم تسجيل سنة 2012 انخفاضا بعد أن أصبح البنك أكثر حرصا في منحه لقروض الرفيق نتيجة عدم تسديد الفلاحين للقروض الممنوحة. وابتداء من سنة 2012 تم العمل بمنتج بنكي جديد سمي بقرض التحدي وهو من قروض الاستثمار، إذ بلغت قيمته خلال هذه السنة 18 مليون دينار.

(2) تحديات التمويل الفلاحي الجزائري في ظل الشراكة الأورو جزائرية:

يرجع تاريخ أول تعامل اقتصادي بين الجزائر والمجموعة الأوروبية إلى سنوات السبعينات من القرن الماضي، حيث كانت الجزائر تمثل أفضل شريك للاتحاد الأوروبي من بين دول الحوض المتوسط وكانت بداية المفاوضات في سنة 1972. أما التوقيع الرسمي على اتفاقية التعاون والتي تهدف إلى تطوير المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فكانت في 26 أبريل 1976 والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

(1-2) الخطوط العريضة للاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

طلبت الجزائر منذ 1993 الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى، بغية عقد اتفاقية الشراكة مع ضرورة تجاوز اتفاقيات أبريل 1976، وقد انطلقت المفاوضات بين الطرفين بصفة رسمية في مارس 1997 وهذا على أساس نصين هما⁴:

النص الأول:

يتضمن اقتراحات من أجل شراكة أورو متوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي.

والنص الثاني:

يتناول الاقتراحات الجزائرية وتوسيع المناقشات إلى ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي، تتعلق على سبيل المثال بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي للانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني، وهذا لخصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي...);
- وتعميم إطار التعاون الاقتصادي الأورو جزائري ليشمل علاوة على مجال المبادلات التجارية المقترح من قبل الأوروبيين مجالات أخرى، لذا نجد أن الجزائر كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وهذا بعد عقد أربع جولات من المفاوضات، بعدما رأى بأن الاتفاق الذي كان مقررا أصلا لم يكن في مصلحة الجزائر، بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم هذه الأخيرة كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص... الخ، وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الجزائري. كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة وموقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية، ساهما إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أبريل 2000 وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت منذ ذلك التاريخ وبدون انقطاع، وهذا بدراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفين إلى غاية التوصل إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات والذي ترجم بالتوقيع وبالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية في 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، ثم دخولها حيز التنفيذ بعد ثلاث سنوات.

أما الخطوط العريضة لهذا الاتفاق، فقد حدد للأطراف المعنية خمسة أهداف رئيسية، نذكرها فيما يلي⁵:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسى بين الأطراف، وتمكينهم من تدعيم التعاون بينهم فى جميع المجالات ذات الأهمية المشتركة؛
- تنمية حركية المبادلات البينية لضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية والاجتماعية بين الأطراف وتحديد شروط التحرر التدريجى خلال تبادل الأملاك والخدمات ورؤوس الأموال؛
- تشجيع المبادلات الفنية والخبرات المهنية المتعلقة بالموارد البشرية ومختلف الإجراءات الإدارية؛
- تنمية المبادلات والتعاون ضمن المجموعة المغاربية وبين الاتحاد الأوروبى والدول العضو فيه نفسها؛
- وتشجيع التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.

إن مجالات التعاون المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبى، التى شملها الاتفاق كثيرة ومتعددة، وتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن التركيز كان على ضرورة دعم الجانب الاقتصادى، وخاصة من خلال تحقيق منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، يتم خلالها ترقية وتأهيل الاقتصاد الجزائرى، الشئ الذى يسمح بخلق جو المنافسة المتوازنة.

إن حرية حركة السلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركى، الذى يمتد على فترة 12 سنة، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التى قسّمت إلى ثلاث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلى⁶:

- القائمة الأولى:

يتم الإعفاء من الرسوم الجمركية لأغلبية السلع الوسيطة والمنتجات نصف المصنعة للصناعات الكيماوية والتعدين وصناعات النسيج ومواد البناء، حال دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

- القائمة الثانية:

قوم على تفكيك خطى ولكن متسارع على مدى 5 سنوات، والذى سيشرع فيه بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ ويخص المنتجات التالية (المنتجات الصيدلانية والغازيات والتجهيزات الميكانيكية، التجهيزات الكهربائية والإلكترونية ما عدا الكهرو منزلية والمعدات للنقل بالسكك الحديدية والسيارات وقطع الغيار وجميع أدوات أجهزة المراقبة والقياس).

- والقائمة الثالثة:

تقوم على أساس تقليص تدريجى على مدى 12 سنة للرسوم الجمركية على المنتجات المتبقية، تخص أساساً سلع الاستهلاك، ولن تكتمل رزنامة التفكيك التعريفى الإجمالى حسب الاتفاق إلا فى أفق نهاية عام 2017.

ويمكن أن نبرز أهمية الشراكة الأورو جزائرية في النقاط التالية⁷:

- من وجهة نظر المجموعة الأوروبية:
 - توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بسطت نفوذها في الشرق الأوسط؛
 - توسيع نطاق سوق منتجاتها للاستفادة من مزايا الحجم الكبير؛
 - والتحكم والحد من الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب البحر المتوسط والعمل على تقليص انعكاساتها السلبية.
- ومن وجهة نظر الجزائر:
 - تحسين مستوى اليد العاملة؛
 - إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وإنتاجيته والرفع في حجم العمالة في الجزائر؛
 - والتحويل التكنولوجي إلى الجزائر، بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، حتى وإن كان ذلك يصطدم بعدة مشاكل من بينها:
 - عدم أوتوماتيكية التحويل لكون أغلب الدول الصناعية لازالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية؛
 - تكلفة التحويل التكنولوجي الناتجة عن التفوق العالمي للدول الصناعية مما يمكنها من فرض أسعار مرتفعة لتكنولوجياتها؛
 - كما يمكن للشراكة أن تساهم في وصول منتجات الجزائر إلى الأسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية؛
 - ورفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة لكون الشراكة عبارة عن استثمار أجنبي مباشر.

2-2) اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في جانبه الفلاحي:

إن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة ومنتجات الصيد البحري، سيكون تحريرا جزئيا على عكس المنتجات الصناعية، التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، وقد تم الاتفاق بين الطرفين على العودة إلى المفاوضات بشأن تحرير التبادل الكلي للمنتجات الفلاحية بعد انقضاء خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية.

✦ التسهيلات الممنوحة لاتفاق الشراكة في جانبه الفلاحي:

يمكن تلخيص وتوضيح التسهيلات الممنوحة من قبل كل طرف للمنتج الوارد إلى الطرف الآخر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): التسهيلات الممنوحة من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي لدخول السلع الفلاحية إلى أسواقهما بموجب اتفاقية الشراكة

المنتجات الفلاحية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي	السلع الفلاحية الأوروبية الواردة في الأسواق الجزائرية
- منتجات الصيد البحري: الواردة في البروتوكول رقم 03 من الاتفاقية تستفيد من إعفاء كلي للرسوم الجمركية وكذا بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبغات، دقيق السمك...). - المنتجات الفلاحية: المدونة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20 و 100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين. - المنتجات الفلاحية المحولة: تم تقسيمها إلى ثلاث فئات وهي: القائمة الأولى: تتضمن 163 منتجا يستفيد من الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية. القائمة الثانية: تتضمن 08 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل (عجائن غذائية 2000 طن، كسكي 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن). القائمة الثالثة: تتضمن 144 منتج التي يتم تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية المفروضة عليها.	- منتجات الصيد البحري: الواردة في البروتوكول رقم 04 من الاتفاقية والتي تبلغ 88 منتجا، فتتمثل التسهيلات التي تخضع لها في: تخفيض 25% من الرسم الجمركي المفوض على 49 منتج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22,5% بدلا من 30% من قبل. - المنتجات الفلاحية: المدونة في البروتوكول رقم 02 من الاتفاقية والتي تشمل على 114 منتج، فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20 و 100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين، مع العلم أن 57 منتجا خاضعا لرسم 30% و 13 منتجا خاضعا لرسم 15% في حين أن 44 منتجا خاضعا للرسم المخفض والمقدر بـ 5%. كما أن الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها سيمس 83 منتجا وتخفيض بـ 50% من الرسوم الجمركية لـ 12 منتجا في الوقت الذي يتم فيه تخفيض قدره 20% لـ 19 منتجا. - المنتجات الفلاحية المحولة: ترد هذه المنتجات في البروتوكول رقم 05 من الاتفاقية في قائمتين رئيسيتين، حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح ما بين 20 إلى 100% والتي تتضمن 50 منتجا منها 28 منتجا خاضعا لرسم قدره 30% و 16 منتجا خاضعا لرسم قدره 15% في حين أن المنتجات الست الباقية فهي خاضعة للرسم المخفض المقدّر بـ 5%، أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

المصدر: محمد براق، سمير ميسوني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

✦ وآثار اتفاقيات الشراكة الأورو - جزائرية على القطاع الفلاحي:

رغم توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانقضاء أكثر من 8 سنوات على دخولها حيز التنفيذ الذي كان في 01 سبتمبر 2005، إلا أن المواقف لا تزال متباينة حول النتائج التي يمكن تحقيقها.

✦ الآثار الإيجابية لاتفاقية الشراكة الأورو - جزائرية:

- من المعروف أن لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي آثارا ايجابية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، من بين الإيجابيات ما استفادت منه الجزائر من امتيازات خاصة بقطاع الفلاحة والتي تمثلت فيما يلي:⁸
- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير، إضافة لتوفير عنصر الجودة والنوعية؛
- إن الشراكة الأورو - جزائرية حفزت مراجعة سياسات التمويل الفلاحي، لسد الفجوة الغذائية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين الانتاجية؛
- الاستفادة من واحدة من بين أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية الاقتصادية، لما لها من توفير تأمين تفضيلي للمنتجات الفلاحية في أسواق الاتحاد الأوروبي؛
- وإن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

✦ والآثار السلبية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

لا يزال اتفاق الشراكة الأورو - جزائرية يثير الكثير من الجدل والتساؤلات لدى العديد من المتعاملين، الذين يخوفون من تداعيات الانعكاسات السلبية التي سترتب عن إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبي، والتي ستسمح لأكثر من 2.300 منتج مصدرها الاتحاد الأوروبي دخول الأسواق الجزائرية دون أية رسوم، منها حوالي 2.076 منتج تعتبر مواد أولية للإنتاج الجزائري، وحوالي 252 منتجا فلاحيا في حالته الخام أو التحويلية، مستفيدة من الامتيازات المترتبة عن إتفاق التعريفة المحدد بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي تنص على كثير من الأفضلية في هذا الشأن، حيث تمنح منافع كبيرة للاتحاد الأوروبي دون أي مقابل بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، وهذا بطبيعة الحال في غير مصلحة المؤسسات الجزائرية.⁹

يمكن إبراز أهم السلبيات الناتجة عن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في:

- إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الفلاحية الأوروبية المدعمة؛
- إن مداخيل الدولة سوف تقل بعد إزالة الحقوق الجمركية أو التخفيف منها، وبالتالي سوف تتخفف موارد الدولة، وسوف تؤثر على بعض القطاعات التي تستفيد من الدعم وإعانة الدولة كالقطاع الفلاحي؛
- وزيادة حدة التبعية الغذائية الجزائرية للدول الأوروبية، مما يفقدها القدرة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع خصوصيتها وحماية سيادتها.

لكن، وبعد الواقع الذي فرضته اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يجب على الجزائر أن تكثف اقتصادها مع متطلبات الاتفاقية، مع توخي الحذر الكبير مع احتياجات المستثمرين الأجانب.

خاتمة:

تركزت دراستنا في هذا البحث حول اشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر فدعم القطاع الفلاحي ومساندته هو تدعيم للتنمية الاقتصادية ككل، وهذا الدعم لا يمكن أن يتم ما لم يتم الوقوف على العقبات والمشاكل المختلفة التي يعاني منها ولاسيما مشكلة التمويل، خاصة في ظل الشراكة الأورو-جزائرية وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على القطاع الفلاحي، لذلك يجب على الدولة أن تكثف سياساتها الفلاحية مع متطلبات الاتفاقية لتحول المنافع المحتملة إلى منافع فعلية.

من النتائج المتوصل إليها:

- تخدم اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية مصالح الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى نظرا لعدم التكافؤ بين الطرفين، وهذه الشراكة عمقت من التبعية الغذائية للجزائر؛
- إن آثار الشراكة الأورو-جزائرية على التمويل الفلاحي في الجزائر مختلطة، فيها السلبي والإيجابي، لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص؛
- إن وضعية القطاع الفلاحي الجزائري بما ينطوي عليه من تناقضات هيكلية ونقص الأموال الضرورية للعملية الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع عنصر المخاطرة في نشاطه تجعله قطاعا حساسا جدا تتخوف المؤسسات المالية من تمويله، لذلك تعتبر القروض المدعمة من طرف الدولة هي أهم مصدر تمويلي؛
- وساهمت الشركة الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات "SELEM" في تفعيل سوق الاعتماد الاجباري في الجزائر خلال فترة نشاطها من خلال تمويل القطاع الفلاحي، إلا أن سحب الاعتماد منها يمثل خسارة بالنسبة لسوق قرض الإيجار، ولاشك أن ذلك يمثل كذلك مشكلة للقطاع الفلاحي إلى حين إيجاد البديل لأن الاعتماد الاجباري من صيغ التمويل الأكثر ملائمة للقطاع الفلاحي والذي يتميز بمحدودية قدراته التمويلية، مما يساعده على تخطي هذه العقبة وتطوير نشاطه وبالتالي تطور الاقتصاد الوطني وما يتركه من آثار ايجابية على مختلف القطاعات.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها كما يلي:

- من أجل نجاح اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في جانبها الفلاحي، يجب على الجزائر تحديد سياستها من أجل تطوير هذا القطاع وأن تأخذ في الحسبان: عصنة أنظمة الإنتاج الفلاحي، تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال ومستوى التأهيل المهني والتأطير، تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية، حل مشكل العقار الفلاحي الذي ما زال يمثل أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع؛
- وعلى الدولة أن تقدم يد العون لمؤسسات الاعتماد الاجباري، والوقوف إلى جانبها حتى تتغلب على الصعوبات المختلفة التي تواجه نشاطها مثل انخفاض الإيرادات وارتفاع المخاطر ودعمها بشتى الطرق سواء المباشرة أو غير المباشرة وذلك للعمل على توفير حل لمشكل تمويل القطاع الفلاحي التي فشلت إلى حد ما مختلف البدائل المطبقة فيه إلى حد الآن. فتدعيم الدولة ومساهمتها تؤدي إلى زيادة فاعلية الشركة ومؤسسات الاعتماد الاجباري بصفة عامة لمواجهة حاجات القطاع.

الهوامش والمراجع:

- 1 المرسوم التنفيذي 2000-119 المؤرخ في 26 صفر 1421هـ الموافق لـ 30 ماي 2000.
- 2 مقرر الاعتماد 97-03 المتضمن اعتماد الشركة الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات.
- 3 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، «مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق»، الجزائر، ماي 2012، ص 29.
- 4 محمد براق & سمير ميسوني، «الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية»، مداخلة في الملتقى الدولي حول «آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
- 5 عبد القادر فاضل، «القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC استرشادا بالتجربة المصرية»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 130.
- 6 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي»، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، 2004، ص 94.
- 7 غراب رزيقة & سجار نادية، «محتوى الشراكة الأورو جزائرية»، مداخلة في الملتقى الدولي حول «آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
- 8 عزاوي عمر، «استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمرور في الجزائر»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 194.
- 9 عبد القادر فاضل، مرجع سابق، ص 154.